http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1490) السنة السادسة - السبت (25) نيسان 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الحريــة العربيــة بــين أحــلام المفكريــن وكوابيــس السياسيــن

شاكر النابلسي

قلنا في الأسبوع الماضي، أننا لو حاولنا استعراض بعض آراء المفكرين العرب في نظرية الحرية وتطبيقاتها، لوجدنا أن هذه الحرية التي تعتبر بمثابة خبزٍ الفقراء، ونور التائهين، قد كتب عنها كلام كثير، لا تفهمه غير النخبة المنتخبة من القراء. وأن الكلام المفهوم والمقروء عن الحرية لدى قطاع كبير من القراء، كان كلام بعض الإسلاميين الليبراليين على وجه الخصوص. وهؤلاء، تحدثوا للقراء عن همومهم الحياتية في الحرية بشكل بسيط، ولكنه عميق، وناقد للحاضر العربي. والمثال الواضح أمامنا هنا، هو المفكر والمصلح المصري الشيخ خالد محمد خالد، الذي طُبعت كتبه عدة طبعات في مصر، ولبنان، والعراق، وكان من أكثر المفكرين والمصلحين العرب قراءة وانتشاراً، في الخمسينيات والستينيات، من القرن الماضي.

ولعل السبب في وضوح خطاب الإسلاميين الليبراليين عن الحرية، يعود إلى أن بعض هؤلاء المفكرين، كانوا يكتبون من واقع الحياة العربية اليومية، ويستنبطون نتائجهم من هذه الوقائع، ويربطونها بالفكر السياسي العربي والعالمي. كما أن السبب في هذا، يعود إلى أن بعضهم جاء من الفكر الديني الإرشادي الخطابي، الذي يتميز عادة بالوضوح واليسر، لأنه موجه إلى الناس كافة.

جفاف الفكر اليساري

كان المفكرون العَلْمانيون الليبراليون والعَلْمانيون الماركسيون على عكس ذلك. وكانوا من أكثر المفكرين عُسراً في القراءة. كما كانت أفكارهم أفكاراً مثالية تجريدية ونظرية، تُترجم الفكر الغربي أكثر مما تبتدع الفكر العربي. فأغرقوا الكلام عن الحرية بالنظريات الفلسفية المعقدة، التي يمكن للقارئ أن يجدها في أي كتاب متخصص، وابتعدوا عن ملامسة الواقع العربي، وعن وقائعه في الظلم والاستبداد ومصادرة الحريات، فجاءت كتاباتهم جافة، غامضة، طوباوية، صعبة الفهم، محدودة التأثير. وأصبحت حديث صالونات، أكثر منها خبزاً يومياً للقارئ العربي. والمثال الواضح أمامنا هنا، هو طيب تيزيني المفكر السوري العَلْماني الماركسي، ومطاع صفدي المفكر السوري العَلْماني الليبرالي، ووضّاح شرارة المفكر العَلْماني الليبرالي اللبناني، وعبد الله العروي المفكر المغربي العَلْماني الليبرالي.

ولعل السبب في هذا، يعود إلى أن معظم هؤلاء المفكرين قد جاء من الفلسفة المحضة إلى الفكر السياسي. وهذا ما عبَّر عنه عبدالله العروي نفسه الذي كان واحداً من المفكرين الغامضين المستعصين على فهم القارئ العادي صاحب المصلحة الحقيقية في الحرية بقوله:

«عندما يكتب أستاذ عربي متخصص في الموضوع، فإنه يكتب بصفته أستاذاً متخصصاً لا بصفته كاتباً عربياً، بحيث لا يمكن لنا أن نستخرج من أقواله شهادة على وضع الحرية في العالم العربي الحاضر إلا بكيفية ملتوية» («مفهوم الحرية»، ص ٩٠).

ولكن علينا الآن أن نحاول – بقدر الإمكان – فهم ما يقوله بعض هؤلاء المفكرين عن الحرية من خلال مفاهيم ثلاثة: المفهوم الاجتماعي، والمفهوم الفكري، والمفهوم السياسي.

مفهوم الحرية الاجتماعية

كان المفكرون العَلْمانيون الليبراليون، هم أكثر المفكرين اهتماماً بموضوع الحرية الاجتماعية في هذا العصر. وحاولوا أن يؤطروها، ويثيروا إشكاليتها ولو على نطاق ضيق. وربما يعود ذلك إلى ارتباط الحرية الاجتماعية بحرية المرأة، التي وقف منها الإسلاميون السلفيون والليبراليون على حد سواء موقف المانع حيناً، والمتشكك حيناً، والمتردد حيناً آخر. في حين كان العَلْمانيون الليبراليون والماركسيون أكثر انفتاحاً من أولئك.

أهمية تحرير التعليم

كذلك، فقد ساعد ارتباط موضوع الاشتراكية بالحرية الاجتماعية، المفكرين العَلْمانيين الليبراليين والماركسيين، على الاعتناء بموضوع الحرية الاجتماعية، والقول فيه. ولا بُدَّ أن المفكرين العَلْمانيين الليبراليين قد شعروا بضرورة تحرير التعليم، لأن التعليم يعني بالتالي تحرير الفكر المُقيَّد والمؤدلج والموجَه، فراحوا يشددون على هذه النقطة، معتبرين أن التعليم وحريته لون أساسي من ألوان الحرية، التي إليها يسعون، ولها ينادون، وبها يهتفون، من خلال طروحات كثيرة.

فحقُ التعليم لونٌ من ألوان الحرية. ولا بُدَّ أن يكون كذلك، ما دامت الحرية تُقاس بمقدار الإمكانات التي يوفرها المجتمع لأفراده، من أجل أن يختاروا فكراً وعملاً. فالمتعلم أكثر حرية من الجاهل، لأنه أكثر قوة على الاختيار.

الحرية الباطلة

إن الحرية عندما تصبح بحاجة إلى سياج خارجي، يحميها بالقوة، تصبح باطلة. الحرية لا أساس لها. إنها هي الأساس، كما يقول الشاعر والكاتب اللبناني أنسي الحاج. ويقول أن الحرية لا سياج لها. إنها هي السياج. الحرية لا ضابط لها. إنها هي الضابط. الحرية لا حامي لها. إنها هي الحامي. الحرية لا تقبل التجزئة بين محاسن ومساوئ. إنها هي المزيج الكل من المحاسن والمساوئ. الحرية هي الإنسان («كلمات كلمات كلمات»، ج٢، ص ٤١٥، ٤١٦).

وهذا الكلام كُتب ونُشر في عام ١٩٦٧ تحت عنوان «حرية.. إننا نختنق»، عندما كانت الرقابة العسكرية في لبنان مفروضة على الصحافة والمطبوعات، حتى أصبح الكتاب والصحافيون يراقبون أنفسهم، قبل أن يراقبهم الرقيب العسكري.

تحرير المواطن من الطغيان

إن تحرير المواطن من الطغيان السياسي، وتركه فريسة للاستغلال الاقتصادي، يجعله عبداً اقتصادياً وسياسياً معاً، لأن الاستعباد الاقتصادي يسلبه ما أعطاه إياه القانون من حريات سياسية. وتحرير المواطن من الاستغلال الاقتصادي، في ظل طغيان سياسي يجعله عبداً سياسياً اقتصادياً معاً، لأنه يجعله مجرد تابع من أتباع دولة طاغية، تنصِّب نفسها وصية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب والمواطن، كما يقول المفكر السياسي منيف الرزاز (الأعمال الفكرية والسياسية، ص٤٦٣- ٤٩١). وأن الطغيان الاجتماعي يستهدف أولاً وأخيراً شيئاً واحداً، هو الإبقاء على المجتمع كما كان، دون السماح بأي تبديل، أو تغيير فيه.

مفهوم الحرية الفكرية

لم تحظَ الحرية السياسية في التاريخ العربي الكلاسيكي بالبحث والتنظير، كما حُظيت الحرية الفكرية بذلك. وكان الفضل الكبير في هذا للمعتزلة وفلاسفتها العقلانيين، الذين ناقشوا الدين على أساس عقلي محض، وذهبوا شوطاً بعيداً لا يستطيع أن يقطعه الآن أي مفكر عربي عقلاني معاصر، وإلا اتُّهم بالكفر والإلحاد، وطالبت المؤسسة الدينية بإقامة الحد عليه. ذلك أن المعتزلة، ذهبوا إلى القول انه «ليس من العقل ولا العدل تكليف الإنسان بالواجبات الدينية والأخلاقية وتحميله تبعة أعماله ومجازاته عليها، إذ لم يُعترف له سلفاً بحرية الاختيار. حتى أن بعض المستشرقين ومنهم المستشرق المجري المعاصر المعروف جولدزيهر Goldziher الذي كتب كتاباً في الشريعة والعقيدة الإسلامية، ونشر ديوان الحطيئة، قالوا إن المعتزلة قيّدوا إرادة الله في سبيل الدفاع عن حرية الإنسان. فالله يستحيل أن يخالف العدل. ووصفوا الإنسان بقدرته على الاختيار بين الخير والشر.

سطوة المؤسسة الدينية

وفي العصر الحديث، كان للحرية الفكرية النصيب الأكبر من اهتمام المفكرين، على مختلف اتجاهاتهم ومشاربهم. وربما كان لسطوة المؤسسة الدينية دخلٌ في ذلك، وهي التي وقفت من الفكر وحريته في هذا العصر – تؤيدها المؤسسة السياسية – موقف المراقب والمؤدب حيناً، والمؤنب والمعاقب أحياناً أخرى.

فلم تجر في عصر من عصور الفكر العربي الأربعة عشر الماضية، مصادرات، ومحاكمات، وصكوك تكفير، وحرمان، وهجران، كما جرى في هذا العصر. ولعله لأول مرة في تاريخ الثقافة العربية، تتمُّ مصادرة هذا الكم الضخم من الكتب، ويحارَب المفكرون على هذا النحو من قبل المؤسسة الدينية، وبدعم من المؤسسة السياسية، التي ترى أن ما تقوم به المؤسسة الدينية هو لمصلحتها السياسية، وحماية للأمن الاجتماعي، ودرءاً لأخطار الغزو الثقافي الخارجي، المُبشر بأفكار عصر التغيير للمؤسسات العربية القائمة.

مفهوم الحرية لدى الإسلاميين الليبراليين

كانت الحرية الفكرية تبعاً لذلك، محوراً يكاد يكون قاصراً على الليبراليين عموماً الذين كانت لهم آراء مختلفة بخصوص هذا المحور، ومنها هذه الآراء التي تخص الإسلاميين الليبراليين أولاً، والتي جاء جزء منها على هذا النحو:

١- نادى الإسلام بحرية الرأي، بمعنى أن يكون الإنسان حراً، في تكوين رأيه بناءً على تفكيره الشخصي، ودونما تبعية أو تقليد لأحد أو خوفاً من أحد. وأن يكون له كامل الحرية في إعلان هذا الرأي، بالأسلوب الذي يراه. وكفل الإسلام حرية الرأي والفكر، وجعلها حقاً وواجباً في الوقت نفسه. وحقق لها الحماية في الواقع العملي. بل إنه جعل من أحد المبادئ المتفرعة عنها عماداً وأساساً من أسس المجتمع الإسلامي، وهو مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، كما يقول عبد الغني بسيوني في كتابه (نظرية الدولة في الإسلام، ص٣١٣).

فإذا كان هذا رأي الإسلام وموقفه من الحرية الفكرية، فباسم مَنْ واستناداً على أي تشريع يقوم الأزهر، ورجال الدين الآخرون في العالم العربي بمصادرة الكتب، وتكفير مَنْ لم يعلن كفره من المجتهدين في الرأي؟ والأمثلة على ذلك كثيرة منها –على سبيل المثال لا الحصر – محاكمة علي عبد الرازق، وطه حسين، في النصف الأول من القرن العشرين. وتكفير نصر حامد أبو زيد، ومحاكمة خالد محمد خالد، وصادق جلال العظم. ومحاكمة وسجن المفكر والأكاديمي الكويتي أحمد البغدادي وغيرهم. ومنع مئات الكتب التي تجتهد في الرأي.

٢- كانت الكنيسة المسيحية، تمنع حرية الفكر والتأمل والبحث، وحجتها في ذلك أن «الجهالة أم التقوى». وقد بلغ عدد الكتب التي حرَّمتها الكنيسة في العصور الوسطى، وما زالت مُحرَّمة، خمسة آلاف كتاب. أما الإسلام فيطالب بالتفكير أولا ثم الاقتناع، كما يقول المفكر الإسلامي أحمد الفنجري في كتابه («الحرية السياسية في الإسلام»، ص ١٣٨).

وسؤالنا الآن هو: ما هو عدد الكتب التي منعتها وصادرتها المؤسسة الدينية الإسلامية في القرن العشرين، وكان منها منع أكثر من ثلاثمائة كتاب، ومصادرتها في العام ١٩٩٩ من مكتبة الجامعة الأمريكية في القاهرة، من ضمنها كتب لجبران خليل جبران، ومحمد شكري، ومكسيم رودنسون وغيرهم. وفي بعض دول الخليج العربي تُصادر المؤسسة الدينية من مكتبات المدارس كافة كتب طه حسين، وبعض كتب أحمد أمين، وبنت الشاطئ وغيرهم، رغم كل النداءات القدسية الإسلامية من آيات وأحاديث، التي تتحدث عن الحرية الفكرية في الإسلام؟

٣- الحرية هي ذلك الشيء الذي يصعُب تعريفه لفرط بداهته وبداهة حتميته وقداسته. والحرية الفكرية هي المجال الحيوي، الذي تترعرع فيه كل الحريات. فحيث تبلغ الحرية الفكرية رشدها، وتبسط نفوذها، تتألق الحرية كلها، وتتحول الحياة إلى مهرجان عظيم. ومستقبل الحرية هو مستقبل الإنسان، كما قال خالد محمد خالد في كتابه (أزمة الحرية في عالمنا، ص٧-١٢). ولعل خالداً كان من المفكرين السياسيين القلائل في العالم العربي في العصر الحديث، الذين اقترحوا حلولاً عملية وواقعية لأزمة الحرية في مصر، من خلال كتابه المذكور، وليس مجرد مقولات مثالية نظرية. وكان سرُّ نجاح خالد في ذلك، أنه حصر مشكلة الحرية وأزمتها في مصر، ووجد لها حلولاً مصرية من واقع مصر وظروفها السياسية. ولو درج كل مفكر عربي في هذا العصر على حصر مشكلة الحرية في كل قطر عربي، بدلاً من تعميمها على النحو الذي جرى، لاستطعنا أن نقترب من واقعية الحلول، وفك الأزمات التي تتعرض لها الحرية في الوطن العربي، لأسباب تبدو مختلفة من قطر لآخر، وبالتالي تتطلب حلولاً مختلفة. وأن ما اقترحه خالد من حلول لأزمة الحرية في مصر، وترتيبه للسلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والصحافية، وترتيبه لدور المعارضة، في ظل إصرار عبد الناصر على منع الأحزاب السياسية، في كتابه المذكور (ص٢٤٣-٢٨٤) هو الأنموذج، الذي كان يجب أن نتبعه في طرحنا لمشكلة الحرية وحلولها، في كل قطر عربي على حدة.

المصالــحة الوطنيــة تتجــه الــى أيــــن؟

طارق مهدي الشمري

منذ فترة طويلة والحكومة ترفع شعار المصالحة الوطنية، وبالرغم من أولوية هذا الشعار في استتباب الأمن وبناء دولة المؤسات والقانون جراء المشاركة الواسعة لمكونات الشعب العراقي لكن للأسف لم يجسد هذا الشعار من خلال رؤى واليات واضحة للسير فيه وفق خطط تطبيقية تحوله من شعار الى واقع عملي ملموس.

من المعلوم في المنطق السياسي أن المصالحة الوطنية هي جزء من مبدأ سياسي يقال له (العدالة الانتقالية) وبمفهوم اخر هو عملية انتقال من نظام ديكتاتوري الى نظام ديمقراطي وبصورة تدريجية حسب الظروف الموضوعية التي يمر بها البلد. لذلك على الحكومة القائمة السير في الخطوات التالية قبل رفع شعار المصالحة الوطنية.

١- أعادة النظر في جميع القوانين التي ورثتها من النظام السابق وابقاء ما هو يتماشى مع العهد الجديد والغاء ماهو يتعارض ومبادئ العدالة.

٢- تقييم أوضاع المحاكم وتطهيرها من الفساد ورفدها بالعناصر الكفوءة.

٣- تطهير دوائر الدولة من المفسدين ومعالجة الفساد الاداري فيها.

٤- توعية الجماهير بالفكر الديمقراطي والممارسات الديمقراطية ونبذ النمط الديكتاتوري من التفكير الذي لازال سائدا في عقول الكثير من السياسيين والمثقفين.

٥- أحترام مبدأ (الرأي والرأي الأخر) ومبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية.

تلك هي الخطوات التي يجب أن تتحقق في المرحلة الانتقالية ومادامت المصالحة الوطنية جزء من مبدأ العدالة الانتقالية لذلك على الحكومة القائمة تحديد الاليات والخطوات الواضحة عند السير في طريق المصالحة الوطنية ومن الاولويات في ذلك:

١- تحديد الجهة التي يمكن التصالح معها.

٢- يجب اجراء تعديلات دستورية سياسة اقتصادية واضحة ترتكز اليها الحكومة في بناء الوطن ومؤسساته.

٩- الاسراع في توفير الخدمات للمواطن وعدم التحجج بالحجج الواهية لتغطية الفشل لدى المسؤولين وذلك لعدم قدرتهم على ادارة وزاراتهم واستشراء الفساد الاداري فيها.

١٠- المواطن العراقي في قوته يعيش على البطاقة التموينية وهذه البطاقة يوما بعد يوم تسير نحو الاسوأ برداءة مفرداتها والفساد المتفشي في الوزارة وبالرغم من صرخات ترضي جميع العراقيين وعلى رأسها بيان هوية العراق العربية والاسلامية لكي يعود الى الحظيرة العربية عنصرا فاعلاً.

٣- فتح صفحة جديدة لكل العراقيين والغاء كل السجلات الجنائية واعتبار اي عراقي كأنه ولد من جديد و يتمتع بسجل نظيف.

٤- تعويض ضحايا النظام السابق لما لحق بهم من اضرار سواء كانوا من الشهداء أو السجناء والمعتقلين السياسيين وذلك بتوفير سكن ملائم لهم ورواتب مجزية تتناسب والظرف الاقتصادي السائد.

٥-تعويض عوائل ضحايا الارهاب واعتبارهم شهداء يلحقون بمؤسسة الشهداء ولهم نفس الامتيازات الواردة في قانون مؤسسة الشهداء.

٦- حل قضايا المعتقلين السياسيين واطلاق سراح من لم تثبت التهمة ضده واحالة من تلوثت يداه بدماء العراقيين على المحاكم المختصة لينال جزاءه.

٧- ايجاد الحلول الناجعة لمشكلة البطالة ليكون اي عراقي منتجاً وخادماً لوطنه وبعيدا عن الانحراف والسير في الطريق الخاطئ وذلك في توزيع الثروة بشكل عادل وتوفير فرص العمل للجميع.

٨- وضع خطط اقتصادية من قبل خبراء الاقتصاد وذلك برسم مصالحة وابناء هذا الوطن في هذا الذل والهوان؟

١٢- هناك أكثر من ثلاثة ملايين هاجروا خارج العراق لأسباب متعددة غالبيتهم من الكفاءات العلمية وعلى الحكومة توفير الضمانات الكافية لعودة هؤلاء الى أرض الوطن ولكي يساهموا في بنائه.

تلك هي الاليات والخطوات المطلوبة أذا ماأريد للمصالحة الوطنية أن تتم وتكون في حيز التنفيذ بدلا من أن تبقى شعاراً سياسيا الغرض منه الكسب السياسي ولا يعرف اتجاهها الى أين تسير.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com